دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي

The role of digital finance in improving and enhancing financial inclusion (An applied research in the Iraqi banking system)

سيف علي حسين **ديوان الرقابة المالية الاتحادي** **sshmr9802@gmail.com**

م.د. وفاء حسين الحيدري **جامعة بغداد /المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية** **dr.wafaalhaidari@coadec.uobaghdad.edu.iq**

المستخلص :

يسعى البحث إلى إبراز أهمية التمويل الرقمي في العمل المصرفي عبر تقديم الخدمات المالية والمصرفية ودورها في تحسين وصول الخدمات المالية الى الزبائن في ابعد نقطة ممكنة عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تمويل احتياجاتهم وذلك بمنحهم ائتمانات نقدية بواسطة أدوات الدفع الالكتروني تسهيلاً لهم واختصاراً للوقت والجهد فضلا عن انخفاض التكلفة , وهذا لايمكن تحقيقه بدون تظافر الجهود وتوفير البنى التحتية الأساسية المتضمنة إيصال شبكة الانترنيت الى جميع المناطق المستهدفة سواءاً المدن او الأرياف وكذلك توزيع اكثر عدد ممكن من اجهزة الصراف الالي وارسال فرق متخصصة الى تلك المناطق تنمي لدى الزبائن ثقافة التمويل الرقمي وماله من أهمية في تقديم الخدمات كافة لاسيما المالية لتعزيز ولتحسين مشروع الشمول المالي والعمل على تبسيط إجراء استخدام تلك الأجهزة من أجل تحقيق احد اهم المشاريع في البلد وهي الشمول المالي بحيث يشمل هذه الخدمة كل طبقات المجتمع, لذلك قدم هذا البحث مفاهيم التمويل الرقمي والأدوات المستخدمة واهميتها فضلا عن الخدمات المالية والية ايصالها لتحقيق الأهداف المنشودة .وكان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث للتكنولوجيا الرقمية دور رئيسي في تسريع عجلة الشمول المالي للخدمات المالية، والسبيل الوحيد لتعميق الثقافة المالية لدى الشعوب هو الشمول المالي إذ يسهم في زيادة قدراتهم الاقتصادية والتنموية، كما توصل البحث الى عدد من التوصيات اهمها، على كل مصرف زيادة الانفاق الاستثماري في مجال التكنولوجيا وشبكات الاتصال، وذلك لتقليل الجهد والكلفة في التسوية بين الفروع وتقديم خدمات مصرفية متميزة ومتطورة.ولتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث الرئيسية والفرعية تمت صياغة فرضية رئيسية وتفرعت منها فرضيتين فرعية، وقد تم اعتماد الاستبانة كأداة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث ومن ثم تم تحليل النتائج واثبات الفرضيات.

الكلمات المفتاحية :التمويل الرقمي ، الخدمات المالية ،الائتمان ، بطاقات الدفع الالكتروني.

Abstract:

The research seeks to highlight the importance of digital finance in banking by providing financial and banking services and its role in improving the access of financial services to customers at the farthest possible point by using modern technology to finance their needs by granting them cash credits through electronic payment tools to facilitate them and shorten time and effort as well as Low cost, and this cannot be achieved without concerted efforts and the provision of basic infrastructure that includes connecting the Internet to all targeted areas, whether cities or rural areas, as well as distributing the largest possible number of ATMs and sending specialized teams to those areas that develop in customers the culture of digital finance and its importance in Providing all services, especially financial, to enhance and improve the financial inclusion project and work to simplify the procedure for using these devices in order to achieve one of the most important projects in the country, which is financial inclusion so that this service includes all layers

of society, so this research presented the concepts of digital finance and the tools used and their importance as well as financial services And the delivery mechanism to achieve the desired goals. One of the most important conclusions reached by the research for digital technology was a major role in accelerating the wheel of financial inclusion of financial services, and the only way to deepen the financial culture of peoples is financial inclusion, as it contributes to increasing their economic and development capabilities. Increasing investment spending in the field of technology and communication networks, in order to reduce the effort and cost in the settlement between branches and provide distinguished and advanced banking services. Then the results were analyzed and hypotheses confirmed.

Keywords: Digital Finance, Financial Services, Credit, Cards Electronic Payment.

المقدمة:

تعد القطاعات المصرفية من أكثر القطاعات تأثيراً بالاقتصاد في جميع البلدان فالقطاع المصرفي هو الشريان الممول لاقتصاد البلدان فبدونه لايمكن للاقتصاد النمو والتقدم فعن طريق المصارف تتم عمليات التمويل لكافة الأنشطة ولكافة الطبقات سواء كانت على مستوى تمويل المنشآت ام على مستوى تمويل الافراد لذلك تقع على عاتق المصارف تقديم خدماتها لكافة الافراد وبشتى الطرق لتعزيز نجاح مشروع التمويل المالي الي يهدف الى إيصال الخدمة المصرفية الى اخر نقطة في البلد وهذا يتطلب من المصارف مواكبة التطورات الحاصلة في البلدان الأخرى المستخدمة في عملية إدارة وتقديم الخدمات المصرفية ومنها ادخال التكنولوجيا الرقمية في عملية تقديم الخدمات المصرفية للفئات كافة وللمناطق كافة وهذا الامر ليس بالهين اذ يتطلب من المصارف وضع الركائز الأساسية لتلك الخدمات والمتمثلة بتوفير الموارد المالية والفنية فضلا عن الموارد البشرية .

1 : منهجية البحث

1-1 : مشكلة البحث :تتمتع الابتكارات في مجال التمويل الرقمي (التكنولوجيا المالية الحديثة) بإمكانية كبيرة للوصول إلى السكان الذين يعانون من نقص الخدمات المالية وتوافرها، فضلا عن تلبية احتياجات الدفع للأفراد. يمكن أن تكون الخدمات الرقمية أيضًا بمثابة نقطة انطلاق لتلقي خدمات مالية أخرى، مثل المدخرات والائتمان والتأمين، إذ تعاني المصارف من ضعف في امكانياتها بتقديم الخدمات المصرفية الرسمية لأكبر عدد من المواطنين وصولا الى الطبقة المهمشة منهم وخصوصاً القطاع المصرفي الحكومي اذ يتمثل فقط بأنشطة تقليدية. أن ضعف الوعي الثقافي التكنولوجي والمالي لبعض الافراد وخاصة الفئة الفقيرة منها يقف عائقاً امام وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة وبالتالي يمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

- هل هناك دور للتمويل الرقمي في تحسين جودة وصول الخدمات المالية؟
- ماهو دور التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الوعي المصرفي لدى الجمهور وانجاح مشروع الشمول المالي؟

1-2: أهمية البحث

1-2-1:ترسيخ القناعة لدى الادارة العليا في المنظمة المبحوثة والمتمثلة بـ (البنك المركزي، عينة من المصارف الحكومية) عن جدوى تطبيق، واهمية التمويل الرقمي، ودوره في تحسين الخدمات المالية.

1-2-2: تعزيز وصول فئات المجتمع كافة الى الخدمات والمنتجات المالية ولتسهيل معرفة المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها لتحسين ظروفهم المعيشية لتحقيق مشروع الشمول المالي.

1-2-3: يستمد البحث اهميته من اهمية القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة المبحوثة (البنك المركزي، عينة من المصارف الحكومية)، الذي سيسهم في دعم القطاع الاقتصادي، وتحقيق خطة التنمية.

1-3: أهداف البحث

1-3-1: التعرف على مفهوم التمويل الرقمي والفائدة المرجوة منه في تعزيز وصول الخدمات المالية

1-3-2: التعرف على أهمية العلاقة ما بين التمويل الرقمي وسرعة وصول الخدمات المالية .

1-3-3: التعرف على طبيعة الانشطة والخدمات المصرفية الالكترونية المستحدثة والمقدمة للزبائن

1-3-4: التعرف على مشروع الشمول المالي من حيث المفهوم والاهمية والاهداف .

1-4: فرضية البحث : الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي وأقسامه و الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية) وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

أ- (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي واقسامه و الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية).

ب-(توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي واقسامه و الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية).

1-5: منهج البحث: لتحقيق أغراض البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على الدراسات النظرية مما خلق الإطار النظري للبحث، والطريقة التحليلية لجمع البيانات وتحليلها وإثبات الفرضيات.

1-6: حدود البحث

1-6-1: الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي, اما عينة البحث فتمثلت بالموظفين المختصين في دوائر واقسام ولجان متخصصة في الشمول المالي وانظمة الدفع الالكترونية في تلك المؤسسات، ووزعت استمارة الاستبيان عليهم بواقع (120) استمارة استبيان , أسترد منها (114) ، واستبعدت (5) استمارات لعدم تحقق الدقة فيها وعدم استكمالها بالشكل المطلوب، وعليه بلغ عدد الاستمارات القابلة للتحليل (109) استمارة استبيان.

1-6-2: الحدود الزمانية : ان الحدود الزمانية للبحث ابتداءاً من شهر شباط سنة 2021 لغاية انتهاء الجانب العملي للبحث.

1-7: اساليب جمع البيانات

1-7-1: الجانب النظري :لمراجع والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث المتمثلة بالكتب العربية والاجنبية، والأطاريح والرسائل والبحوث، والمجلات العلمية، والقوانين والتعليمات واللوائح، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .

1-7-2: الجانب العملي :تم الاعتماد في الجانب العملي على استمارة الاستبانة والتي تضمنت (35) سؤال , فضلا عن المعلومات العامة, وقد تم تطوير وتحديث اسئلة الاستبانة بعد عرضها على محكمين من اساتذة جامعيين (اكاديميين) واساتذة متخصصين من حقل العمل (المصرف) من ذوي الخبرة والمعرفة والمدرجة اسماؤهم وتخصصاتهم واماكن عملهم في الملحق رقم (2) , وتم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات على اسئلة الاستبانة من اجل اغناء البحث وجعله اكثر رصانة , إذ اصبح هناك نموذج نهائي للاستبانة تم توزيها على (120) وحصلنا على (109) استبانة مستوفي للشروط وصالحة للتحليل.

2 : الجانب النظري للبحث

2-1: الاطار العام التمويل الرقمي

2-1-1: مفهوم التمويل الرقمي: يعد مفهوم التمويل الرقمي أحد المصطلحات الحديثة جدًا التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين، وأن التمويل الرقمي يعد ضماناً للوصول إلى مختلف الخدمات المالية مثل توفر حساب بنكي ادخار أساسي، الوصول إلى الائتمان القائم على الحاجة، تسهيل التحويلات والتأمين والمعاشات التقاعدية للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الشرائح الأضعف أو الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع.

التمويل الرقمي (التكنولوجيا المالية) لديه القدرة على تسهيل زيادة الشمول المالي عبر تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات التي تم استبعادها من الأسواق المالية الرسمية، تعمل شركات التكنولوجيا المالية على تطوير خدمات رقمية يمكن أن

تؤدي إلى دخول مليارات الأشخاص إلى القطاع المصرفي وفي منتجات استثمارية جديدة (Alexander، 2017 :2 ; أبو فروة، 2009: 15). اما تعريف التمويل الرقمي فقد عرف بانه مجموعة من الخدمات الرقمية الجديدة في مجال المعلومات المالية مثل التخطيط المالي والاستشارات المالية والمدفوعات والتمويل والاستثمارات ودعم العمليات المشتركة بين العملاء والبنوك , (Rainer، et al، 2018:235) وعرف ايضاً تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية , (دحمان، 2020: 70) .

2-1-2 : أهمية التمويل الرقمي : يمكن أن يُستخلص من التمويل الرقمي بعض الفوائد الهامة وكما موضحة ادناه:

1-زيادة الشمول المالي، وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد نظرًا لأن ما يقرب من 50٪ من المجتمع في العالم النامي يمتلكون بالفعل هاتفًا محمولاً (البنك الدولي، 2014)، ويمتلك التمويل الرقمي القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية (CGAP, 2016).

2-تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية عبر توفير وصول مناسب إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن أن تعزز الإجمالي وبالتالي تحسن مستويات الناتج المحلي الإجمالي كما ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي (Ozili, 2018: 331).

3-الابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي، يبحث سكوت واخرون (Scott, et at., 2017) التأثير على أداء البنك نتيجة اعتماد SWIFT [1] ووجدوا أن اعتماد (SWIFT) له تأثيرات كبيرة على الربحية على المدى الطويل علماً أن هذه التأثيرات أكبر بالنسبة للبنوك الصغيرة منها للبنوك الكبيرة (SWIFT in Figures, 2019).

4-يوفر للحكومات منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات مما يؤدي لاحقًا إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية (Manyika, et at., 2016)، وكذلك له فوائد لمنظمي النظام المالي والنقدي لأن اعتماد التمويل الرقمي على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال السيئة (أو المزيفة) وما إلى ذلك.

5-يحسن من رفاهية الأفراد والشركات ممن لديهم حسابات مصرفية رسمية لإتمام معاملات مالية متعددة، ومع ذلك، لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة للتمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة، وتشمل الفوائد الأخرى للتمويل الرقمي للعملاء تحكمًا أكبر في التمويل الشخصي للعملاء، سرعة اتخاذ القرار المالي والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في ثوانٍ (Ozili, 2018: 330).

2-1-3 : مكونات الخدمات المالية الرقمية: هناك ثلاثة مكونات رئيسية لأي من الخدمات المالية الرقمية وكما موضح في ادناه (Lyman & Lauer, 2015):

1- **منصة المعاملات الرقمية:** تتيح هذه المنصة للعميل استخدام جهاز لإجراء أو تلقي المدفوعات والتحويلات وتخزين القيمة إلكترونيًا لدى بنك أو جهة غير بنكية يُسمح لها بتخزين القيمة الإلكترونية.

2-**وكلاء البيع بالتجزئة:** ان المزودين بجهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات لنقل واستلام تفاصيل المعاملات يمكّن العملاء من تحويل النقد إلى قيمة مخزنة إلكترونيًا وتحويل القيمة المخزنة إلى نقود. اعتمادًا على اللوائح المعمول بها والترتيب مع المؤسسة المالية الرئيسية، قد يؤدي الوكلاء أيضًا وظائف أخرى.

3-أن يكون جهاز العميل رقميًا مثل (الهاتف المحمول) وهو وسيلة لنقل البيانات والمعلومات أو تمليك (بطاقة الدفع)، تتصل بجهاز رقمي مثل (جهاز نقاط البيع).

[1] SWIFT: وهي بنية تحتية تكنولوجية قائمة على الشبكة ومجموعة من المعايير للاتصالات بين البنوك في جميع أنحاء العالم (SWIFT in Figures, 2019).

2-1-4 : استخدامات التمويل الرقمي :يشمل استخدام التمويل الرقمي طرقًا لتخزين الأموال وتحويلها إلكترونيًا، تسديد المدفوعات واستلامها، الاقتراض، الادخار، التأمين، الاستثمار، وإدارة الشؤون المالية للفرد أو المؤسسة (ITU, 2018). من اهم الاستخدامات للتمويل الرقمي مايلي: (Sraders, 2020: 3)

1-منصات التمويل الجماعي Crowd funding platforms:توضح شركات مثل (Kickstarter و Patreon و GoFundMe) وغيرها نطاق التكنولوجيا المالية خارج الخدمات المصرفية التقليدية وتسمح منصات التمويل الجماعي لمستخدمي الإنترنت والتطبيقات بإرسال الأموال أو تلقيها من الآخرين على النظام الأساس، كما سمحت للأفراد أو الشركات بتجميع التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر كلها في نفس المكان بدلاً من الاضطرار إلى الذهاب إلى بنك تقليدي للحصول على قرض، إذ أصبح من الممكن الآن التوجه مباشرة إلى المستثمرين لدعم مشروع أو شركة.

2-العملة المشفرة و السلاسل المغلقة: Cryptocurrency & Blockchain :تعد العملات المشفرة (Cryptocurrency و blockchain) أمثلة مميزة على التكنولوجيا المالية، تعمل عمليات تبادل العملات المشفرة مثل Coinbase و Gemini على توصيل المستخدمين بشراء أو بيع العملات المشفرة مثل Bitcoin، ولكن فضلاً عن التشفير تساعد خدمات blockchain مثل BlockVerify في تقليل الاحتيال عن طريق الاحتفاظ ببيانات المصدر على blockchain وعلى الرغم من أن العملات المشفرة وحتى blockchain قد تكون استخدامات مثيرة للجدل إلى حد ما للتكنولوجيا المالية إلا أنها بالتأكيد استحوذت على أجزاء من عالم الاستثمار في السنوات الأخيرة.

3-مدفوعات الهاتف المحمول Mobile Phone Payments :أن كل شخص لديه هاتف ذكي يستخدم شكلًا من أشكال المدفوعات عبر الهاتف المحمول، في الواقع يسير سوق الدفع عبر الهاتف المحمول العالمي على المسار الصحيح، وباستخدام تقنية متطورة بشكل متزايد، إذ ظهرت خدمات تتيح للمستهلكين تبادل الأموال والمدفوعات عبر الإنترنت أو على الأجهزة المحمولة – بما في ذلك تطبيق الدفع الشهير Venmo .

4-البطاقة الرقمية The Digital Card :ظهرت البطاقات البنكية أو ما يطلق عليها النقود البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال والتي قد تعرض حاملها لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف (عبابسة، 2016: 347).

5-المحفظة الرقمية Digital Wallet :وتعرف بـ "المحفظة الإلكترونية" هي خدمة عبر الإنترنت أو برنامج يسمح لأحد الأطراف بإجراء معاملات إلكترونية مع طرف آخر يقوم بمقايضة وحدات العملة الرقمية مقابل السلع والخدمات، ويمكن أن يشمل ذلك شراء العناصر عبر الإنترنت باستخدام جهاز كمبيوتر أو استخدام هاتف ذكي لشراء شيء ما من المتجر (Clark, 2012).

6-تطبيقات الميزانية Budget Applications :أحد الاستخدامات الأكثر شيوعًا للتكنولوجيا المالية في عام 2019 هو تخصيص تطبيقات الميزانية للمستهلك، والتي نمت بشكل كبير في شعبيتها على مر السنين، في السابق، كان على المستهلك إنشاء ميزانية خاصة أو جمع الشيكات لتتبع موارده المالية، ولكن بعد أن دفعت ثورة التكنولوجيا المالية إلى تطوير تطبيقات الخدمات المالية يمكن للمستهلك بسهولة وكفاءة تتبع دخله ونفقاته وأدوات الميزانية الأخرى التي أحدثت ثورة في طريقة تفكير المستهلك بشأن أمواله، تساعد تطبيقات الميزانية مثل Get Report Mint – (INTU) Intuit's المستهلك على تتبع دخله ودفوعاته الشهرية ونفقاته وغيرها كل ذلك على جهازه المحمول

2-1-5 : مستخدمي التمويل الرقمي :هناك أربع فئات من مستخدمي الخدمات المالية الرقمية (البنوك، رواد الأعمال، الشركات الصغيرة، المستهلكين)، ويتم التركيز على المستهلك كما هو الحال مع معظم التقنيات فكلما كان أصغر سنًا زادت احتمالية إدراكه لماهية الخدمات المالية الرقمية، والحقيقة هي أن التكنولوجيا المالية الموجهة للمستهلك تستهدف في الغالب جيل الألفية نظرًا للحجم الهائل وإمكانات المكاسب و يعتقد بعض مراقبي الخدمات المالية الرقمية أن هذا التركيز على جيل الألفية له علاقة بحجم هذا

السوق أكثر من قدرة واهتمام الشركات الضخمة العالمية في استخدام الخدمات المالية الرقمية، بدلاً من ذلك، تميل الخدمات المالية الرقمية إلى تقديم القليل للمستهلك الأكبر سنًا لأنها تفشل في معالجة مشاكله عندما يتعلق الأمر بالأعمال التجارية (Kangan, 2020: 2).

2-1-6 : ادوات ووسائل التمويل الرقمي (الشمري والعبد اللات، 2008: 30-33) و(عبد الغني ربوح،2008: 42-44) و(شاهين ، 2013: 18) :

1-**جهاز الصراف الالي Automatic Teller Machine (ATM)** :وهو أكثر الخدمات الإلكترونية انتشار وقد ظهرت أجهزة الصراف الآلي في الثمانينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية، فهي تعتمد على وجود أجهزة مخصصة للزبائن من أجل القيام بمختلف العمليات المالية آليا دون اللجوء إلى مقر البنك ويمكن تعريف آلة الصراف الآلي على أنها " تلك الأجهزة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سوآءا على الجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسوب المصرف .

2-**نقاط البيع الإلكترونية Electronic Points Of Sale (POS)** :هي الأجهزة التي توجد في المحلات التجارية، والخدمية بأنواعها وأنشطتها المختلفة، ويستطيع العميل عن طريقها سداد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يحصل عليها وذلك عن طريق تمرير البطاقة البلاستيكية داخل هذا الجهاز ليقوم بقراءة سريعة للبيانات وتحويل المبلغ المطلوب من حساب المشتري الى حساب التاجر.

3-**الصيرفة المنزلية Home Banking** :هو حساب العميل الشخصي الموجود في البيت، المكتب أو اي مكان آخر، ويكون متصل بحساب المصرف، يستطيع عبر كلمة المرور أو الرقم السري أو كلاهما وهو في بيته أو مكتبه الحصول على الخدمات المصرفية كعملية طلب دفتر شيكات أو تحويل الالكتروني أو شراء النقد الالكتروني وهذا يضمن السرية العالية في التعامل، ان الخدمات المصرفية المنزلية متنوعة والمتمثلة بـ(الخدمات عبر الهاتف المحمول، الانترنت، وعبر البريد) (KAGAN, 2020: 2).

4- **بطاقة الائتمان المصرفية Credit-Card** :تم إنشاؤها باستخدام الوسائط الرقمية بدلاً من الورق أو المواد التقليدية الأخرى، كما أنها تعد صديقة للبيئة أكثر من البطاقات الورقية التقليدية ولاسيما وقتنا الحالي والعالم يواجه جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتعرف على انها بطاقات بلاستكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقاً مع السماح له بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، وقد كان ولادة هذه البطاقات استجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لهم السرعة وسهولة الاستعمال والحماية لأموالهم .

2-1-7: نظام المدفوعات العراقي IPS (Iraqi Payment System) : يعد نظام المدفوعات من المؤشرات المهمة لقياس درجة التطور في القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، وهذا ما دفع البنوك المركزية حول العالم إلى تطوير نظام الدفع الخاص بها لتحقيق الكفاءة والسرعة والشفافية في معالجة التحويلات المالية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2016: 87)، ويؤكد الأعضاء المشاركين في نظام المدفوعات ومشغل النظام والذي يكون عادةً البنك المركزي ان عمليات تحويل الأموال باستخدام بنية تحتية فنية ووفقًا لأساليب متفق عليها (تقرير الإشراف على انظمه المدفوعات في فلسطين، 2013: 1). ويتضمن نظام المدفوعات العراقي مايأتي :

وتتمثل انظمة الدفع بالاتي :

1-نظام التسوية الاجمالية الآنية Real-time gross settlement system(RTGS) :نظام متخصص في تحويل النقود بين مصرف واخر، وعلى الأساس الاجمالي، ولا تخضع الصفقة الى اية معاملة اخرى، وتكون عملية التسوية نهائية وغير قابلة للنقض (عبدالشافي، 2020: 82)، كما يعرف بانه نظام محاسبي يسمح للمؤسسات المشاركة بالاحتفاظ بأرصدة احتياطية في

حسابات لدى البنك المركزي ، واستخدام هذه الأرصدة في هذه الحسابات لتحويل الأموال في الوقت الفعلي وتسوية الالتزامات مع بعضها البعض في تسوية نهائية خالية من المخاطر .(Bank of England ,2017:5)

2-نظام مقاصة الصكوك الآلية Automated Clearing House (C-ACH) :هو نظام يسمح للمصارف المشاركة وكذلك فروعها بتبادل أوامر الدفع فيما بينها بطريقة آلية، وكذلك تبادل الشيكات الإلكترونية المشفرة بالحبر المغناطيسي، وتتم المعالجة وإرسال التسوية النهائية الصافية لنظام RTGS (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2013: 48).

3- البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة Iraqi Retail Payments System Infrastructure (IRPSI) :هي أنظمة تحويل الأموال، والتي عادة ما تتعامل مع حجم كبير من المدفوعات بقيم منخفضة نسبيًا في أشكال مختلفة مثل الصكوك، تحويلات الائتمان، الديون المباشرة من الأفراد وإليهم وبين الشركات والأفراد، لذا سعى البنك المركزي العراقي في مجال تطوير القطاع المصرفي، والمالي، وبما يواكب التطورات الدولية، وعمل على تطوير نظام الدفع بالتجزئة للمدفوعات ذات القيمة الصغيرة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2013: 106).

أطلق البنك المركزي نظام مدفوعات التجزئة (IRPSI) في عام 2016 كجزء من مساعي البنك المركزي العراقي لتطوير وتحديث واقع الخدمات المصرفية في العراق، بما يتماشى مع التطورات الدولية في هذا المجال وبمشاركة كل مصرف (العراقي للتجارة، التجاري العراقي، أشور، الأهلي العراقي، وبغداد) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2016: 87). ويتكون النظام مما يلي:

1-المقسم الوطني National Switch:هو شبكة تسمح للمصارف، ومزودي خدمات الدفع الالكتروني المشاركة بتحويل الأموال الكترونياً لزبائنهم، وإنجاز المعاملات التي تتم عن طريق استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع باستعمال البطاقات الذكية، بطاقات الخصم، والائتمان، مما يتيح للمواطن في البلد الاستفادة من أي جهاز صراف آلي تابع لمصرف متصل دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه أمواله (لفته، 2019: 55).

2-نظام الدفع المتبادل عن طريق الهاتف المحمول IIMPS :يسمح هذا النظام بجعل الهاتف المحمول كأداة تجارية تحل محل المصرف أو أجهزة الصراف الآلي أو البطاقات الإلكترونية، اذ يمكن من خلاله السماح للمستخدم بإجراء معاملات مالية باستخدام النقود المحمولة، على سبيل المثال يحاول مستخدم الهاتف المحمول لشراء سلع وخدمات من مقدم خدمة، والذي بدوره يتصل بكيان موثوق به أو مزود خدمة لاسلكي أو مؤسسة مالية للمصادقة وبمجرد الموافقة، يمكن إجراء الدفع عبر الهاتف المحمول، ويمكن للمستخدم أيضًا سحب الأموال وإيداعها من محفظته الخاصة او دفع الرسوم أو التحويل إلى مستخدم آخر عبر محافظ مفتوحة مع مزودي خدمة الدفع عن طريق الهاتف (Raina,2014:187) ، ويمكن للنظام ان يحقق الأهداف الاستراتيجية التالية: (صندوق النقد العربي، 2013: 7) .

2-2: الشمول المالي

2-2-1: مفهوم وتعريف الشمول المالي :في بادئ الامر اختلفت تسمية المختصين لمصطلح الشمول المالي في الدراسات المالية المختصة فمنهم من اطلق علية الاندماج المالي، الاشتمال المالي، التمويل الشامل، ومنهم من اطلق عليه التعمق المالي، الادراج المالي، إلا أن هذه المسميات جميعها تدور حول الغرض نفسه من حيث العمل على تطوير المؤسسات المالية المصرفية، وذلك بهدف تكثيف جهود العاملين لجذب اصحاب الدخول المحدودة، وزجهم بالجهاز المصرفي والذي قد يؤثر على قراراتهم المالية على مر الزمن (حسن، 2018: 6). لذلك يمكن تعريف الشمول المالي عملية تضمن سهولة الوصول والاستخدام الرسمي للنظام المالي لجميع أفراد المجتمع , (Sarma, 2010: 3) وعرف ايضاً وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى اكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية , (عبدالنبي، 2018: 2) .

2-2-2: اهمية واهداف ومبادئ الشـــمول المـــالـي :

1-تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية إذ يسهم في التقليل من اوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإن توفير خدمات التمويل الاصغر (2) ساعد كثيراً من الافراد على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي، ويقلل الشمول المالي من تكاليف الخدمات المالية المقدمة عبر استخدام البطاقات البلاستيكية والتحويلات الالكترونية للمنافع الاجتماعية ويمكن إن يسهم في تقليل التكاليف التي تتحملها الحكومة في مقابل الاليات التي تعتمد بصورة اكبر على الاوراق (الدريعي، 2018: 13).

2-تعزيز استقرار النظام المالي: اذ إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يسهم في تحقيق استقرار النظام المالي عبر الحد من مخاطر التقلبات الدورية، فأن الزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار عبر زيادة مستوى الشمول المالي من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار وتنوع قاعدة الودائع مما يقلل من اعتماد المصارف على التمويل غير الائتماني والتي تكون أكثر تقلباً خلال الازمات ومن ثم تقلل من مخاطرها .(Ozili,2018:7)

3-اتمتة النظام المالي إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمي التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والاتصالات، وان زيادة الاعتماد على مثل هكذا خدمات خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات يحقق فوائد إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل وإن اتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي. (World Bank, 2014: 2).

4-قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم إذ إن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية التي ترتبط بالتغيرات المالية (معهد الدراسات المصرفية، 2016: 2).

5-يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية إذ تعمل المؤسسات المالية والمصارف على تنويع منتجاتها وخدماتها والاهتمام بجودتها بهدف جذب أكبر عدد من الزبائن، والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (بن قيده وبوعافية، 2018: 94).

6-الحد من غسيل الاموال وتمويل الارهاب إذ كلما ازداد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة غسيل الاموال (علاقة طردية) وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية (FATF/OECD, 2013: 15).

اما اهداف الشمول المالي فيمكن تحديدها بالاتي :

1-تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وذلك عبر توحيد جهود كافة الجهات المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (حمدان وابو دية ، 2018: 180) (العبيدي، 2018: 49).

2-أداة للحد من الفساد وغلق الفجوات والتسريبات في توزيع المدفوعات الحكومية كالرواتب، عبر التحويل المباشر الى الحسابات المصرفية للمستفيدين بدلاً عن دفع المبالغ نقداً (حسن، 2018: 28).

3-تحقيق الجودة والنزاهة المالية وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية وذلك عن طريق إعداد السياسات والتعليمات بهذا الخصوص، وكذلك تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم و واجباتهم (الصابوني، 2015: 20).

4-معالجة وتقليل نسبة البطالة، الفقر، تحقيق تكافؤ الفرص، والحد من نسبة التفاوت في الدخل والثروات (ابوجامع وابو دية، 2016: 13).

5-تحقيق التنمية المستدامة، دعم، تمويل المشاريع التنموية كالمشاريع الصغيرة، المتوسطة، والمتناهية الصغر (إسكندر، 2020: 104).

6-تقليص الفجوة في الوعي او التثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة بالطرق المثلى عبر تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية (الشمري، 2017: 29).

2-2-3: سياسات وتحديات الشمول المالي

2-2-3-1: سياسات الشمول المالي: لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسات الألمانية للتعاون التقني (German institutions for technical cooperation) بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول، ومن جهة اخرى وجدت المؤسسة الالمانية ست (6) سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الخدمات المالية للفقراء عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي ""Agent Banking، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول "Mobile payment "، تنويع مقدمي الخدمات " Diversification of providers" واصلاح البنوك الحكومية " State Bank reforms "، اما السياستين المتبقيتين هما حماية المستهلك " consumer protection "وسياسات الهوية المالية " financial identity "policies، والتي قد تلعب دوراً رئيساً في تمكين الاشتمال المالي (عجور،2017: 22).وفي ذات الصدد، أشار (الفتلاوي، 2019: 50-52) (شنبي، 2018: 111-113) الى بعض سياسات الشمول المالي وكما يلي:

1-الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية أنها ناجحة للغاية في تحسين عجلة الشمول المالي وقد أصبح التعاون بين البنوك والوكلاء ممكنًا لأن التكنولوجيا تقلل من تكاليف ومخاطر تبادل المعلومات عن بُعد.

2-الدفع عبر وسائل الاتصال: تُعرف هذه الخدمة باسم الدفع عبر الأجهزة المحمولة والمعروفة أيضًا باسم محفظة الهاتف المحمول، وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في توفير الخدمات المالية الأساسية للعديد من الأفراد الذين لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي أو لم تشملهم الخدمات المصرفية.

3-تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد متخذوا القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر الترخيص لمجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات التأمين والإيداع.

4-اصلاح البنوك الحكومية: في العديد من البلدان تلعب المصارف الحكومة دورًا مهمًا في القطاع المصرفي وفي تحسين تقديم الخدمات المالية للفقراء، اذ ان البنوك العامة هي المؤسسات المالية الوحيدة المتواجدة في المناطق الريفية.

5-حماية المستهلك: لم يدرك المستهلك التطور في الخدمات المالية الالكترونية والتوسع في ادخال العديد من المنتجات المالية المبتكرة التي تحتوي على مخاطر عالية بالقدر نفسه الذي يستطيع فيه اتخاذ قراراته وفق أسس صحيحة ومدروسة مما يؤدي إلى زيادة في فرص نقل المخاطر إلى المستهلك في مختلف القطاعات، لا سيما حالة ضعف المعرفة، والوعي المالي لهؤلاء المستهلكين.

2-2-3-2: التحديات التي تعوق توسع الشمول المالي: على الصعيد العالمي، لا يزال هناك حوالي 1.7 مليار بالغ ليس لديهم حسابات ولأن معظم البالغين الذين لديهم حسابات يعيشون في بلدان مرتفعة الدخل فإن جميع البالغين الذين ليس لديهم حسابات يعيشون في البلدان النامية. في الواقع، يعيش ما يقرب من نصفهم في سبع دول نامية فقط هي: بنغلاديش والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان (البنك الدولي،2017)، وبحسب دراسات سابقة، هناك عدد من التحديات التي تواجه الدول العربية والتي تحد من تعزيز الشمول المالي منها عوامل اجتماعية واقتصادية كالامية المالية، انخفاض الدخل، عوامل جغرافية، ارتفاع تكلفة توفير الخدمات، والافتقار الى البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي فعلى الرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة إلا أن العديد منها لا يزال يفتقر إلى المقومات الأساسية التي من شأنها زيادة فرص الحصول على التمويل (علیوة، 2019: 20-21).

واخيراً يرى الباحث ان تحقيق الشمول المالي في العراق يواجه عددا من المعوقات الداخلية والخارجية، إذ تشمل المعوقات الداخلية تلك المعوقات التي تؤثر في كل من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى الركود والتراجع الاقتصادي والعوامل الثقافية والمعتقدات الدينية فضلاً عن المستويات المتدنية من الثقافة المالية، اما فيما يخص المعوقات الخارجية، فهي تلك المعوقات التي تخرج عن سيطرة الجهات المعنية بالشمول المالي في العراق، ويمثل الوضع الامني أبرز هذه المعوقات.

3: الجانب العملي

3-1 : تحليل متغيرات البحث: لقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية ومؤشر الاهمية النسبية وكذلك المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف واتجاه عينة البحث لجميع فقرات محاور الاستبانة، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل اليها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة, وكانت على النحو الاتي:-

3-1-1:التمويل الرقمي- ادوات ووسائل التمويل الرقمي :يبين الجدول (1) اجابات العينة وبشكل اجمالي إذ كانت نسبة (60%) اتفق بشدة، ونسبة (34%) اتفق، وهذا يعني ان الاجابات تتجه نحو أتفق واتفق بشدة بنسبة (94%)

جدول (1) التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي نتائج التحليل الاحصائي

ت	التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي	أتفق بشدة		اتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		مؤشر الاهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%					
1	إن ادوات التمويل الرقمي المتمثلة بـ (البطاقة الالكترونية المرتبطة بحساب وغير المرتبطة بحساب، المحافظ الالكترونية، النقود الالكترونية، ....) مهمة في تعزيز الشمول المالي لأي بلد.	68	62.4	37	33.9	3	2.8	1	0.9	0	0	91.5	4.58	0.60	13.06	اتفق بشدة
2	أن لوسائل التمويل الرقمي (الهاتف المحمول، اجهزة الصراف الالي ATM، نقاط البيع) اهمية في تعزيز الشمول المالي.	72	66.1	28	25.7	9	8.3	0	0.0	0	0	91.7	4.58	0.64	14.04	اتفق بشدة
3	إلزام المصارف بتغطية السوق بأجهزة الصراف الالي بما يتناسب مع حجم بطاقات المصدرة من قبلهم.	51	46.8	43	39.4	10	9.2	1	0.9	4	3.67	85.0	4.25	0.93	21.98	اتفق بشدة
4	إن وجوب نشر نقاط البيع في المتاجر والمراكز التجارية يؤدي الى تعزيز فاعلية البطاقات الالكترونية وبالتالي تعزيز الشمول المالي.	69	63.3	34	31.2	6	5.5	0	0.0	0	0	91.6	4.58	0.60	13.06	اتفق بشدة
5	وجود خدمة الإنترنت يساعد بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.	71	65.1	35	32.1	3	2.8	0	0.0	0	0	92.5	4.62	0.54	11.71	اتفق بشدة

6	توفر البطاقة الإلكترونية الراحة لمستخدميها، مما يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي البطاقة وبالتالي تحقيق جانب معين من جوانب الشمول المالي	60	55.0	45	41.3	3	2.8	1	0.9	0	0	0	90.1	4.50	0.60	13.40	اتفق بشدة
	الكلي	391	60	222	34	34	5	3	0.4	4	0.6			4.52	0.43	9.61	اتفق بشدة

اما بالنسبة للمتوسط الحسابي لمجموع فقرات التمويل الرقمي - ادوات ووسائل التمويل الرقمي (4.52) والانحراف المعياري (0.43) ومعامل اختلاف (9.61)، كما تبين من الجدول (1) الأتي:

1- كانت الفقرة الخامسة (وجود خدمة الإنترنت يساعد بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء) تمتلك اعلى اهمية نسبية من بين الفقرات إذ كانت (92.5) واكبر وسط حسابي (4.62) وانحراف معياري (0.54) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أتفق بشدة), وتمتلك اقل معامل اختلاف (11.71).
اكتساب الفقرة الخامسة اعلى اهمية نسبية يدل على إن البنية التحتية والمتمثلة بالأنترنت من الامور المهمة التي يجب الاخذ بها قبل الترويج ونشر الخدمات المالية الرقمية لما يزيد ويسرع من انتشارها ولا سيما المناطق التي تفتقر للأنترنت.
2- كانت الفقرة الثالثة (إلزام المصارف بتغطية السوق بأجهزة الصراف الالي بما يتناسب مع حجم بطاقات المصدرة من قبلهم.) تمتلك اقل اهمية نسبية من بين الفقرات إذ كانت (85.0) واقل وسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.93) واتجاه عينة البحث لها صوب (أتفق بشدة), وتمتلك اكبر معامل اختلاف (21.98).اكتساب الفقرة الثالثة اقل اهمية نسبية من بين الفقرات يبين من الضروري التزام المصرف بتوفير اجهزة صراف الي وحسب النسب العالمية الموضوعة فليس من الصحيح اصدار بطاقات وعدم توفير اجهزة او نقاط بيع لاستخدام هذه البطاقة, لان عدم وجود اجهزة يؤدي الى عدم تحقيق احد اهداف التمويل الرقمي.

3-1-2: الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية :يبين الجدول (2) اجابات العينة على المحور وبشكل اجمالي إذ كانت نسبة (38%) اتفق بشدة، ونسبة (48%) اتفق، وهذا يعني ان الاجابات تتجه نحو أتفق واتفق بشدة بنسبة (86%)

جدول (2) الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية نتائج التحليل الاحصائي

ت	الشمول المالي - لتحسين وصول الخدمات المالية	أتفق بشدة		اتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة		مؤشر الاهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه عينة البحث
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%					
16	يعمل الشمول المالي على لتحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية لشرائح مختلفة من المجتمع	51	46.8	52	47.7	5	4.6	1	0.9	0	0.0	88.1	4.40	0.63	14.20	اتفق بشدة
17	يسعى الشمول المالي إلى زيادة قدرة الفئات المهمشة والميسورة في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتهم	36	33.0	56	51.4	12	11.0	5	4.6	0	0.0	82.6	4.13	0.78	18.96	أتفق

18	يشجع الشمول المالي الافراد المستبعدين على التعاون مع المصارف وبالتالي يعزز من مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي.	41	37.6	55	50.5	10	9.2	3	2.8	0	0.0	84.6	4.23	0.73	17.21	أتفق بشدة
19	الشمول المالي هو الدافع لتطوير وتحسين نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقليل حجم البطالة التي يعاني منها الاقتصاد وتحقيق ريادة الأعمال.	35	32.1	46	42.2	20	18.3	8	7.3	0	0.0	79.8	3.99	0.90	22.48	أتفق
20	من الضروري ان تكون هناك برامج حكومية خاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف لتوسيع نطاق النظام المالي في البلد	42	38.5	55	50.5	10	9.2	2	1.8	0	0.0	85.1	4.26	0.70	16.41	أتفق بشدة
	الكلي	205	38	264	48	57	10	19	3	0	0		4.20	0.56	13.31	أتفق بشدة

اما بالنسبة للمتوسط الحسابي لمجموع فقرات الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية (4.2) والانحراف المعياري (0.56) ومعامل اختلاف (13.31)، ويبين الجدول (2) الاتي:

1–كانت الفقرة السادسة عشر (يعمل الشمول المالي على تحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية لشرائح مختلفة من المجتمع.) تمتلك اعلى اهمية نسبية (88.1) واكبر وسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.63) وكان اتجاه عينة البحث صوب (أتفق بشدة), تمتلك اقل معامل اختلاف (14.2).

حصول الفقرة السادسة عشر على اكبر وسط حسابي واقل انحراف معياري واصغر معامل اختلاف تأكيد على ان احد اهداف الشمول المالي هي وصول اكبر عدد ولشرائح مختلفة من المجتمع الى الخدمات المالية التي يقدمها المصرف بشكل مناسب وبكلفة معقولة مع إيلاء أهمية خاصة للفئات المحرومة والمهمشة وبحيث تتقلص الحاجة الى الأشكال الغير رسمية من صيغ التمويل.

2–كانت الفقرة التاسعة عشر (الشمول المالي هو الدافع لتطوير وتحسين نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقليل حجم البطالة التي يعاني منها الاقتصاد وتحقيق ريادة الأعمال.) تمتلك اقل اهمية نسبية (79.8) واقل وسط حسابي (3.99) وانحراف معياري (0.90) واتجاه عينة البحث لها صوب (أتفق),و تمتلك اكبر معامل اختلاف (22.48).

اغلب الافراد في الواقع يلجأون الى القطاع غير الرسمي على الرغم من ان الشمول المالي يؤدي الى دخول قطاعات كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي الى القطاع الرسمي وهذا من شأنه أن ينعكس على التنمية وخفض معدلات البطالة والتضخم.

2-3 :اختبار فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي – ادوات التمويل الرقمي و الشمول المالي - لتحسين وصول الخدمات المالية وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية :-

أ- (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي – ادوات التمويل الرقمي و الشمول المالي - لتحسين وصول الخدمات المالية.

ب-(توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي – ادوات التمويل الرقمي و الشمول المالي - لتحسين وصول الخدمات المالية .

ويمكن اختبار الفرضية الفرعية الاولى من الجدول (3) أذ نلاحظ التالي:-

جدول (3)الارتباط بين متغير التمويل الرقمي – ادوات التمويل الرقمي و الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية

المتغيرات	الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية		
	الارتباط	القيمة الاحتمالية	المعنوية
التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي	0.586*	0.0007	دال احصائياً عند مستوى معنوية (5%)

ان قيمة الارتباط بين متغير التمويل الرقمي - ادوات ووسائل التمويل الرقمي و متغير الشمول المالي - لتحسين وصول الخدمات المالية كان (0.586) وهو ارتباط متوسط موجب والقيمة الاحتمالية له (0.0007) وهي اقل من مستوى الدلالة (5%) اي بمعنى أن الارتباط معنوي وبذلك (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي وبين متغير الشمول المالي – تحسين وصول الخدمات المالية).

وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الاولى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل الرقمي واقسامه و الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية عند مستوى معنوية (5%)).

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية سيتم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط إذ ان المتغير المستقل هو (التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي) والمتغير المعتمد هو (الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية).

أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار البسيط فكانت كما في الجدول الاتي:

جدول (4)مجموع المربعات ومربع معامل التحديد واخبار F لاختبار علاقة التأثير

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مربع معامل التحديد	قيمة F	القيمة الاحتمالية sig
الانحدار Regression	10.01	1	10.01	0.30	45.03	0.0007
البواقي Residual	23.79	107	0.22			
الكلي Total	33.80	108				

يتضح من جدول السابق ان مربع معامل التحديد كانت قيمتة (0.30) اي ان متغير التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي يفسر ما نسبتة 30% من متغير الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية, وان قيمة F الحسابية هي (45.03) وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية بدرجة حرية (1 ,107) وكانت قيمتها (3.94) نلاحظ أن قيمة F الحسابية أكبر من قيمة F الجدولية وبذلك نقبل الفرضية وهذا ما تؤكده القيمه الاحتمالية للاختبار وكانت (0.0007) اقل من مستوى الدلالة (5%) ,وهذا يدل على ان الانموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع اي نقبل الفرضية السابقه بمعنى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين متغير التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي و متغير الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية عند مستوى معنوية (5%)).

اما لاختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط والمتعلقة بالانموذج والذي يمكن التوصل اليه عبر الجدول (5)الاتي:-

جدول(5)اختبار معاملات انموذج الانحدار البسيط

معاملات المتغيرات المستقلة	المعاملات المعيارية(Beta)	الخطأ المعياري St. Error	قيمه اختبار t المحسوبه	القيمة الاحتمالية sig
الثابت	1.03	0.47	2.18	0.03
ادوات ووسائل التمويل الرقمي	0.70	0.10	6.71	0.0007

يبين الجدول السابق ان قيمة اختبار t لمعامل (التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي) قد بلغ (6.71) والقيمة الاحتمالية له (0.0007) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير الى ان متغير(التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي) له اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) على متغير (الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية) وان قيمة هذا العامل كانت (0.7) في معادلة الانحدار البسيط بمعنى أن التغير بمقدار وحدة واحدة من متغير التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي سيغير بمقدار (0.7) وحدة من متغير الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية.

اما معادلة الانحدار البسيط فيمكن تمثيلها كالاتي:-

$$Y1 = 1.03 + 0.7\ X1$$

إذ ان

X1: المتغير المستقل (التمويل الرقمي – ادوات ووسائل التمويل الرقمي)

Y1: المتغير التابع (الشمول المالي – لتحسين وصول الخدمات المالية)

4-الاستنتاجات والتوصيات

4-1: الاستنتاجات

1-للتكنولوجيا الرقمية دور رئيسي في تسريع عجلة الشمول المالي للخدمات المالية.

2-السبيل الوحيد لتعميق الثقافة المالية لدى الشعوب هو الشمول المالي إذ يسهم في زيادة قدراتهم الاقتصادية والتنموية.

3-لا يوجد تناسب بين عدد البطاقات المصدرة وبين عدد الصراف الالي الموزعة من قبل المصارف، فهناك معانا من قبل حاملي البطاقة الالكترونية بخصوص قلة في عدد الصراف الالي ونقاط البيع الاخرى الموزعة.

4-من بين الصعوبات التي يواجهها التمويل الرقمي ارتفاع تكلفة الانترنت وضعف الثقافة المالية للجمهور

5-أثبتت التحليلات الاحصائية ان متغير التمويل الرقمي واقسامة ذو ارتباط وتأثير ايجابي وطردي ومعنوي على متغير الشمول المالي واقسامه.

4-2: التوصيات

1-على كل مصرف زيادة الانفاق الاستثماري في مجال التكنولوجيا وشبكات الاتصال، وذلك لتقليل الجهد والكلفة في التسوية بين الفروع وتقديم خدمات مصرفية متميزة ومتطورة.

2-على الجهاز المصرفي العراقي وعلى رأسه البنك المركزي العراقي الاطلاع على التجارب الدولية ومحاولة الاستفادة منها.

3-على المصارف القيام بصورة جادة على فتح فروع جديد في مناطق لاتتعامل مع المصارف.

4-قيام البنك المركزي العراقي بالزام المصارف المصدرة للبطاقة الالكترونية نشر الصرافات الالية ونقاط البيع بما يتناسب مع حجم البطاقات المصدرة من قبلهم.

5-قيام المصارف العراقية بإصدار تطبيقات على الهاتف المحمول تمكن العميل من الايفاء بالتزاماته.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولاً: التقارير والنشرات الاحصائية

1- البنك المركزي العراقي (2013)، *التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.*

2- البنك المركزي العراقي (2013)، *التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.*

3- البنك المركزي العراقي (2014)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

4- البنك المركزي العراقي (2016)، *التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.*

5- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الإشراف على نظم المدفوعات، التقرير الأول، 2013

6- صندوق النقد العربي (2013)، *نظم الدفع عبر الهاتف المحمول/ الابعاد والقواعد المطلوبة*، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

7- معهد الدراسات المصرفية، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الثامنة، العدد 7، الكويت، 2016.

ثانياً: كتب

1- أبو فروة، محمود محمد (2009)، *الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت*، الطبعة الأولى، لأردن/ عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

2- ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات ، "الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع) "، الطبعة الأولى ، دار وائل لنشر والتوزيع ، الأردن، 2008.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح والبحوث المعادلة

1- حسن، أحمد نوري (2018)، *متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)*، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.

2- الدريعي، سعود عزيز دايش (2018)، دور الاستقرار والشمول في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط

3- شاهين، احمد محمد (2013)، *معوقات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية*، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة.

4- الشمري، احسان صادق راشد حسين (2017)، *أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية في لبنان.

5- عبد الغني ربوح ، نور الدين غردة ، " تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق"، المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة ورقلة ،11-12 -2008.

6- العبيدي، زينة سامي محي الدين يحيى (2018)، *الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2016)*،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

7- عجور، حنين محمد بدر (2017)، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء_ دراسة حالة_ البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

8- عليوة، رواء نافذ (2019)، اثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

9- الفتلاوي، ريام فاضل شاكر (2019)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي- العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء.

10- لفته، محمد طارق (2019)، نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي_ بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، رسالة مقدمة لنيل الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد.

رابعاً: الدوريات والمجلات والبحوث

1- أبو جامع، نسيم حسن وأبو دية، ماجد محمود (2016)، دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، *مجلة الحكمة الدراسات الاقتصادية*، العدد 7.

2- أسكندر، زهراء جارالله حمو، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد: 9، العدد:33 (2020)، ص ص (92- 124).

3- بن قيدة، مروان وبو عافية، رشيد (2018)، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، المجلد 9، العدد 1.

4- حمدان، بدر شحدة وأبو دية، ماجد (2018)، الأثر الاجتماعي المهني على التنمية الاقتصادية في فلسطين، *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)*، المجلد 4، العدد 2.

5- زهرة، سيد اعمر، دحمان، بن عبدالفتاح، 2020، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي_ دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد:8، العدد1، ص ص: 63-79

6- شنبي، صورية، بن لخضر، السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد:03/العدد:02 (2018)، ص(111-112).

7- الصابوني، النعمان محمد الهادي (2015)، مفهوم الاشتمال المالي الأهداف و التحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة الثالثة والعشرون المجلد الثالث والعشرون العدد الثالث مجلة دورية تصدر عن الاكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية).

8- عبابسة، سمية 2016، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ص(346-360).

9- عبد الشافي، احمد عبدالوهاب 2020، نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي/بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (15)، العدد (51)

10- عبد النبي، وليد عيدي (2018)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، دراسة مقدمة الى البنك المركزي العراقي.

11- كونت، اسلي ديميرجوتش، كلابر، ليورا، سينجر، دوروثي، انصار، سنية و هيس، چيك (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠١٧ : قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، كتيب العرض العام، واشنطن: مجموعة البنك الدولي .

المصادر الاجنبية:

First: Books

1- Lyman, T., & Lauer, K. (2015). What Is Digital Financial Inclusion and Why Does It Matter?. CGAP Blog, March, 10. (2021/2/6) https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter .

2- Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. McKinsey Global Institute, 1-15.

Second: reports, researches and studies

Reports

1- Bank of England (2017), *Time gross settlements services*: services Description.

2- FATF/OECD, Anti-mony laundering and terrorist financing measures and financial inclusion, 2013.

3- The World Bank . (2014) . "Global Financial Development: Financial Inclusion", Washington, DC: World Bank.

Researches

1- Alexander, Kern, (2017) Financial Inclusion Fintech and Regtech, working paper for united nation conference on Trade in Development (UNCTAD), multi- year expert meeting on trade ,services and development, Geneva.

2- Ozili, Peterson Kitakogelu (2018), Impact of Digital finance on Financial inclusion and stability, Munich Personal Rebec Archive (MPRA),University of Essex, Online at https://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion. (Accessed 13 January 2021).

3- Sarma, Mandira (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.

Third: magazines, articles and working papers

Magazines

1- Raina, V. K. (2014). Emerging Technologies for User-Friendly Mobile Payment Applications. In Electronic Payment Systems for Competitive Advantage in E-Commerce (pp. 279-307). IGI Global.

2- Scott, Susan V. & Van Reenen, John & Zachariadis, Markos, 2017. *"The long-term effect of digital innovation on bank performance: An empirical study of SWIFT adoption in financial services,"* Research Policy, Elsevier, vol. 46(5), pages 984-1004.

Working papers

1- SWIFT.*"SWIFT in Figures*: December 2019 YTD, https://www.swift.com/sites/default/files/documents/sif_201912.pdf " Page 2. Accessed Jan. 23, 2021.

Fourth: internet

1- ANNE SRADERS, "*What Is Fintech? Uses and Examples in 2020*", 2020, TheStreet, Available at: https://www.thestreet.com/technology/what-is-fintech-14885154 . {Accessed on: 10/2/2021}.

2- Clark, S. (2012). NTT Docomo to take Japanese mobile wallet global. Dostopno na : https://www.nfcw.com/2012/10/11/318353/ntt-docomo-to-take-japanese-mobile-wallet-global/ . {Accessed on: 27/2/2021}.

3- International Telecommunication Union (ITU) 2018, *Digital Financial Services (DFS)* - Glossary Technical Report, (Accessed on: 28/2/2021) https://www.itu.int/dms_pub/itu-t/opb/tut/T-TUT-ECOPO-2018-PDF-E.pdf .

4- JULIA KAGAN, Financial Technology – Fintech , Aug 29, 2020, available at: https://www.investopedia.com/terms/f/fintech.asp#:~:text=There%20are%20four%20broad%20categories,small%20businesses%20and%204)%20consumers . page 2. {Accessed on: 10/2/2021}.

5- JULIA KAGAN, Home Banking , Aug 29, 2020, available at https://www.investopedia.com/terms/h/home-banking.asp . page 2. {Accessed on: 2/10/2021}